Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« فهذا ونحوه من حيث لم يتكلم به قائله على أنه متأول ، بل أطلقه بجهله وعماه اطلاق من يضع الصفة فى موضعها ، لا يوصف بالمجاز ، ولكن يقال عند قائله : انه حقيقة وهو كذب وباطل ، واثبات لما ليس بثابت ، أو نفى لما ليس بمنتف ، وحكم لا يصححه العقل فى الجملة ، بل يرده ويدفعه[٢٦٢] » .

وبعد أن وصل عبد القاهر الى هذا الأصل فى عملية الاسناد ، استطاع أن يحدد مدخل المجاز فى الاسناد ، ومكانه فيه ، أهو فى المثبت أم فى الاثبات ؟ ، يقول[٢٦٣] » .

واذا تقررت هذه المسائل فينبغى أن نعلم أن من حقك اذا أردت أن تقضى فى الجملة بمجاز أو حقيقة أن تنظر اليها من جهتين .

احداهما : أن تنظر الى ماوقع بها من الاثبات ، أهو فى حقه أو موضعه أم قد زال عن الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه ؟ .

والثانية : أن تنظر الى المعنى المثبت ـ أعنى ماوقع عليه الاثبات ، كـ (الحياة) فى قولك : أحيا الله زيدا ، والشيب فى قولك : أشاب الله رأسى أثابت على الحقيقة ، أم قد عدل به عنها ؟ » .

وعلى أساس من عملية الاسناد تلك ، قسم عبد القاهر المجاز الى قسمين ـ وهو تقسيم نراه لأول مرة فى تاريخ البلاغة العربية ـ مجاز لغوى يقع فى المثبت ، وعقلى يقع فى الاثبات ، يقول[٢٦٤] :

« واعلم أن المجاز على ضربين : مجاز عن طريق اللغة ، ومجاز عن طريق المعنى والمعقول .

---

(٢٦٢) أسرار البلاغة ٣٠٦ .
(٢٦٣) أسرار البلاغة ٢٩٥ .
(٢٦٤) أسرار البلاغة ٣٢٧ .